

# عرض وتحليل لكتاب عن حياة الجنرال ونجت

حاكم عموم السودان وسردار الجيش المصري

عنوان الكتاب :

**Wingate of the Sudan**  
**The Life and Times of General Sir Reginald Wingate maker**  
**of the Anglo Egyptian Sudan.**  
**By Sir Ronald Wingate.**

وهو من تأليف ابنه ، وقد نشر الكتاب لأول مرة في سنة ١٩٥٥ في مدينة لندن  
ويحتوى على ٢٨٣ صفحة وخريطتان وعدد من الصور .

ولد ونجت في سنة ١٨٦١ وعمر إلى ١٩٥٣ . فمات في سنته الثانية والتسعين :  
عمل في مصر ستة وثلاثين سنة ، قضى سبع عشرة منها حاكماً عاماً للسودان  
وسرداراً للجيش المصري ، وثلاث سنوات منها مندوباً سامياً في القاهرة ،  
وانقطعت صلته الرسمية بمصر في ١٩١٩ .

ورفض ونجت أن ينشر شيئاً عن نفسه أثناء حياته ، ولكنه رتب  
أوراقه وسلمها لابنه استعداداً لنشر شيء بعد موته . وإذا عرفنا أن ونجت  
أتقن فن إدارة المخابرات العسكرية إتقاناً مشهوداً ، أدركنا أن المادة التي جمعها  
لنفسه وتركها لابنه لا بد أن تكون على قدر عظيم من الضخامة والقيمة .  
ولا بد أيضاً من أن تكون كثيرة التنوع .

فقد كان ونجت يجيد العربية ( وخصوصاً العربية المداوجة في مصر  
والسودان ) والفرنسية والألمانية ، ودرس التركية – ومن أسباب دراسته –  
فما يقول – رغبته في الاتصال الشخصي الوثيق بصديقه الغازي مختار باشا ،

القومسيير العثماني في مصر حتى انقطاع الصلة بين مصر والسلطة العثمانية .  
والأصح أن نقول إن « المخابرات » على عهد ونجت اتسع نطاقها فامتدت  
إلى كل ما له صلة - أو يمكن أن يكون له صلة - بالقاعدة البريطانية للسياسة  
في مصر والسودان ، كما سنشرح بعد قليل .

وبعد فماذا صنع ابن ونجت بالمادة التي خلفها له أبوه ؟ نقول إنه استخدمها  
لنشر كتاب للقارئ العام ، وإنه لم يطمع في أكثر من بيان القدر الذي كان  
لأبيه في أحداث تلك الحقبة ، وأنه لازم الاعتدال حتى في كلامه عن استدعاء  
الحكومة البريطانية لأبيه في سنة ١٩١٩ شبه معزول . وإنها لم تكافئه فيما بعد  
كما كافأت كرومر وكتشتر بالمنح المالية السخية وألقاب التشريف وما إلى ذلك .  
وفي هذا ما يستحق النظر . فقد يقع على عمال الإمبراطورية البريطانية من  
النقل أو الغزل أو التوبيخ ما يقع ، ويتحمل العامل ما يقع عليه من ذلك  
وقد يسكت مع إنه يستطيع أن يقول شيئاً في الدفاع عن مسلكه . ويسكت  
لأن الكلام - ولو أنه على حق فيه - قد يضر بمصلحة الإمبراطورية . وهذا  
ونجت بالذات استدعته حكومته لأنه استقبل سعد زغلول وزميليه في نوفمبر  
وكان ما كان من احتفال سعد ونفيه واضطراب مصر . فلم يقل ونجت كلمة  
ليبان أن رأيه في معاملة القادة المصريين كان أصوب من رأى رؤسائه . ثم جاءت  
لجنة ملر لمصر فعابت على ونجت في تقريرها أنه كان يجب عليه أن يكون  
أكثر تصميماً وأشد إلحاحاً بإزاء حكومته في موقفها من مفاوضة القادة المصريين .  
ولم يقل ونجت شيئاً أيضاً في الرد على ذلك . وجاء ابنه في سنة ١٩٥٥ ، وبعد  
أن جرى كل ما جرى - ولم يقل شيئاً كثيراً في نقد الحكومة التي عاملت أباه  
تلك المعاملة وقطعت حياته السياسية وهو لم يبلغ بعد الستين .

أعتقد أن هذا يستحق منا النظر .

على أن بالكتاب معلومات وآراء جديدة بالتأمل ، ومن الخير أن نعرضها

منتقلين بين فصول الكتاب فصلاً فصلاً .

يبدأ الكتاب بالمقدمة ، وموضوعها مصر إلى سنة ١٨٦٣ . وعرض في المقدمة لبحث أصل ارتباط مصر بالسودان في الزمن الحديث ، وذكر ما قيل من أن الذي بعث محمد علي على إنشاء ذلك الارتباط كانت رغبته ، في نظر البعض ، الحصول على ما تدره تجارة الرقيق من أرباح ، أو رغبته - في نظر فريق آخر - التخلص من جنده ، أو ، أخيراً ، رغبته في الحصول على الذهب والزمرد من السودان . وقال ونجت المؤلف أن لا صحة في هذه الآراء كلها . فأما تجارة الرقيق فلم تكن مصر يوماً من الأيام أهم طرقها . كان أهم من طريق مصر الطريقان أو الطرق عبر الصحراء الكبرى إلى طرابلس الغرب أو إلى المغرب الأقصى أو عبر البحر الأحمر إلى الجزيرة العربية . وأما التخلص من الجند فلا نعرف عن حاكم يتخلص من جنده ، وكان الأسهل أن يعيدهم إلى بلادهم . وأما الذهب والزمرد فلم يكن لها من الشأن إذ ذاك وفي أي وقت ما يغري أحداً . الأصدق من هذا كله أن بلداً أخذت شتونه تكتسب خصائص الدولة الحديثة لا يصبر على بقاء حدوده معرضة للاضطراب وحينئذ كان لا بد له من تأمين تلك الحدود .

ثم قال إن الحكام في السودان على ذلك العهد كانوا قساة . ولكن كان منهم من كانت له حسنات ، ذكر من هؤلاء خورشيد وأبو ودان ، ثم طالب المؤلف الكتاب بما طالبنا به منذ زمن طويل أن تقارن الأشياء بما يعاصرها . فإن زعم لاحق أنه أفضل من سابق ، قلنا في هذا ما يجب أن يكون .

وتحدث المؤلف في الفصل الأول عن الخديو اسماعيل والتدخل البريطاني في مصر ومن آرائه في هذا الفصل لفته النظر إلى أن الخلط السائد إذ ذاك بين الوالي والدولة مسئول عن كثير من العيوب .

وتكلم في الفصل الثاني عن نشأة المترجم له . وفي الفصل الثالث عن موت جوردون وانحلاء السودان (١٨٨٣-١٨٨٥) وفي هذا الفصل أشياء تستحق التأمل . ذكر تصميم الحكومة البريطانية على ألا تستخدم الحكومة

المصرية جيشها الحديد في الحركات العسكرية ضد المهدي . وخصوصاً في السودان الشرقي ، وإن لم يمنعها ذلك من أن تضع مدافع ذلك الجيش وخبوله وجماله تحت تصرف السير جيرالد جراهام في تلك الأقطار . وقد أثار ذلك استياء حتى في صفوف البريطانيين في الجيش المصري ، وكان فيهم ونجت .

ونقل المؤلف في ذلك الفصل مقتطفات نقلها من مذكرات البارون مالورتي وقد أودعها مالورتي لدى ونجت . ومالورتي هذا نبيل نمسوي ، خدم في السلك الدبلوماسي النمسوي ورافق الأمير مكسمليان للمكسيك في ذلك المشروع النحس الذي كان قد فكر فيه نابليون ثالث للمناداة بمكسمليان إمبراطوراً على تلك البلاد ، وقد أخفق المشروع وقبض المكسيكيون على مكسمليان هذا وأعدموه وترك مالورتي خدمة حكومته ولحق بخدمة الحكومة المصرية وكان رجلاً طلعة ، له معارف في كل الدوائر ، وفي المذكرة التي سلمها لونجت آراء لرياض ونوبار وتوفيق في مسألة إخلاء السودان وفي العلاقة بين الحكومة المصرية والسلطات البريطانية ، وهذه الآراء لا تخرج في مجموعها عما نعرف .

وينقد المؤلف سياسة « الإخلاء » ، أو « التخلي » أو « الترك » ويقول في نقده إن « الإخلاء » لا يجلو الحقائق . حقائق ستين عاماً من الارتباط المصري السوداني ، أقيمت في خلالها مدن ، وفتحت مدارس ، ونشأت تجارة ، وتكون مجتمع ، ونظام .

ثم عرض لجوردون ولأسباب إخفاقه . عرض لكونه لا يقرأ العربية ولا يكتبها ، وإنه كان يتحدث بها بصعوبة وفي موضوعات محدودة . وعرض لكونه لم يفهم السودان ولم يفهم المهدي والمهدية ، لأنه كان لا يفهم الإسلام ، ولأنه كان مسيحياً متعصباً .

ولا نزال في حيرة ولا نزال في تساؤل ، لم عين الحديو اسماعيل جوردون في مناصب عليا بالسودان !

وموضوع الفصل الرابع من الكتاب : السودان تحت حكم الخليفة عبد الله

وإعادة بناء مصر (١٨٨٥ - ١٨٩٥) . وفي هذا الفصل بيان عن « المخبرات جاء فيه أنها تتكون من أربعة فروع : أولها عسكري ، يختص بجمع المعلومات العسكرية عن قوات الخليفة وتوزيعها ، وثانيها سياسى اقتصادى ، يختص بجمع معلومات عن الحالة فى السودان . وثالثها يختص بعلاقات السودان بالشعوب . المحاورة كالأحباش ، ورابعها يختص بالأوروبيين المقيمين فى أسر الخليفة وفى سنة ١٨٩١ نشر ونجت ما تجمع لديه فى كتابه المشهور *Mahdism & The Egyptian Sudan* . والكتاب مادة مخبرات وهو أساس مادة كتاب شقير المشهور عن السودان . وفى سنة ١٨٩٢ نشر ونجت مقالات فى مجلة *United Service Magazine* ( وهى مجلة عسكرية ) عن حصار مدينة الخرطوم وسقوطها ، ومادتها استقاها من شهادات العسكريين والمدنيين ومن هؤلاء بروينى بك . من تجار الخرطوم . وقد استطاع أن يهرب منها بعد سقوطها .

وعمل ونجت فى تنظيم هروب الراهب أورفالدر والراهبتين شريكته فى الأسر . ونظم ونجت « المادة » التى استخلصها من الراهب ونشرها بالإنجليزية فى كتابه المشهور عشر سنوات فى أسر المهدي . كما نجح فى تنظيم هروب سلاطين ، وهومن الأجانب الذين عينتهم حكومة إسماعيل فى السودان ، وكان آخر مناصبه قبل أسره إدارة مديرية دارفور ، ومن مذكرات سلاطين ، نشر الكتاب المشهور « النار والسيف فى السودان » . والكتابان ، وما صحبها من معلومات لم تنشر مادة مخبرات ودعاية . وبلغت الإدارة على يد ونجت مبلغاً من حسن التنظيم يدل على قوهم إذ ذاك « لاشيء مما يجرى فى القاهرة أو فى أرجاء السودان أو مع ضفاف بحيرة تشاد ينحى على ونجت » .

وسيتسع نطاق الإدارة بعد استرداد السودان فيمتد للأقطار الإفريقية المحاورة وللجزيرة العربية وما يجاورها ، كما سنشرح لك بعد قليل .  
والفصل الخامس من الكتاب يتعلق بإعادة فتح السودان ( ١٨٩٦ -

(١٨٩٩) ونلفت النظر إلى ما جاء عن البعثة للحبشة في سنة ١٨٩٧ التي اشترك فيها ونجت وكان على رأسها رنل رد ، السكرتير الأول بالوكالة البريطانية بالقاهرة . وأهم ما كانت ترمى إليه البعثة جمع معومات مختلفة عما يجرى في الحبشة ( وهذا ما عني به ونجت بالذات ، وخاصة ما يتعلق بمرور الأسلحة والمهمات وحركات الفرنسيين ) وحمل الإمبراطور منليك على التزام سياسة الحياد في الحرب القائمة ضد حكومة الخليفة ، ولما عرف رد وعرف معه ونجت أن منليك قد أبلغ الحكومات (بما فيها الحكومة البريطانية) أن نطاق ملكه يمتد للنيل غرباً عدلاً عما كان قد هما به من مفاوضات لتحديد الحدود بينه وبين السودان المصري وتجنباً الكلام في هذا كله واكتفياً بالتزام منليك سياسة الحياد .

في هذا الفصل أيضاً رواية لفاشودة . نقتطف منها أن ونجت هو الذي حمل كتشتر على أن يؤكده في مفاوضاته للضابط مارشان حقوق مصر فقط ، ومن ذلك ألا يرفع في فاشودة إلا العلم المصري وحده وأن يلبس كتشتر الطربوش وما إلى ذلك .

وقد خلف ونجت كتشتر حاكماً عاماً للسودان وسرداراً للجيش المصري (١٨٩٩ - ١٩١٦) وخصص المؤلف الفصل السادس لهذا الموضوع .

واستخلص من هذا الفصل ما ورد فيه ( في الصفحات ١٧٢ - ١٧٣ ) عن العلاقات التي أنشأها ونجت عن طريق الضابط الكولونيل مايلو تالبوت بالسيد إدريس السنوسي في يولييه ١٩١٦ ، وقد أدت تلك العلاقات إلى وقوف السيد إدريس من الحكومتين الإيطالية والبريطانية موقفاً يخالف موقف السيد أحمد السنوسي ، الذي اختار مواصلة الحرب ضد إيطاليا وحلفائها متحداً بالدولة العثمانية .

ويكمل الفصل السابع حديث الحرب العالمية الأولى الذي بدأ في الفصل السابق - ويتناول إخضاع دارفور والثورة العربية ، وربما كان هذا الفصل أهم فصول الكتاب كله من حيث ما تقدم للمؤرخ من مادة جديدة .

والحديد في هذا كله أن السودان قد أصبح في ذاته قاعدة من قواعد العمل السياسي العسكري للحكومة البريطانية .

خذ مثلاً ما يقصه الكتاب في صفحة ١٨٩ عن إرسال ونجت في سنة ١٩٠٧ لأحد رجال مخبراته لدراسة السكة الحديدية الحجازية من مبدئها في دمشق إلى حيث انتهت، وقال هذا المنسوب إن القبائل البدوية لا تستطيع أن تفعل شيئاً لقطع تلك السكة وذلك لضعفها وعجزها عن التغلب على قلاع الحراسة التي أقامها الترك على طول الخط . وأن تلك القبائل لا تستطيع أن تفعل شيئاً أكثر من الإخلال الضئيل بحركة النقل على الخط .

ففي سنة ١٩٠٧ كانت هناك دراسة لاحتمال قطع السكة الحديدية الحجازية يوماً من الأيام !

والواقع أن السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى كانت سنوات عمل في تلك المناطق – وخصوصاً في سيناء والأردن :

إلا أن الحديد في هذا الفصل هو العمل من السودان ، ويدلك على ذلك تعيين ونجت وهو في الخرطوم قائداً عاماً في الحجاز . ولهذا أسبابه :

أولاً : أن السودان بالذات « حساس » لمصير الحجاز .

ثانياً : أن ثغور السودان على البحر الأحمر ، قواعد بحرية بريطانية .

ثالثاً : إن أكثر الجيش المصري في السودان تحت سلطان ونجت .

رابعاً : أن العمل في السودان تنفرد به الحكومة البريطانية فلا رقباء من حلفاء أو من الحكومة المصرية التي تخضع ولكن على مضض وتدعن ولكنها تململ ،

واعتقد أن رأي ونجت ، كما يصفه هذا الفصل ، يمثل الموقف البريطاني من الثورة العربية خير تمثيل – فالأساس في هذا الموقف هو :

أولاً : إجلاء الترك عن الجزيرة العربية وبخاصة عن الحجاز .

وثانياً : الموافقة على نقل النفوذ في إمارات وشياخات عربية في

مختلف أنحاء الجزيرة للحكومة البريطانية وحدها .

ثالثاً : عدم الوقوف موقف محدد من الحركات العربية خارج الجزيرة ، بل هو موقف يتكيف تبع الظروف . وونجت بالذات لم يهتم به كثيراً . ولم يعتبره من شأنه . بل الذى يهيمه هو ما يجرى فى الحجاز فقط .

ومما يلفت النظر فى هذا الفصل ( فى ص ١٩٧ ) أن المؤلف سأل أباه عن رأيه فى العلاقات بين لورنس والأمير فيصل . وكان من رأى وونجت أن فيصل هو الذى يستخدم لورنس لا العكس !

والفصلان الثامن والتاسع يتعلقان بالفترة التى قضها وونجت مندوباً سامياً ويتعلق كذلك بثورة سنة ١٩١٩ .

ولم أر فى الفصلين من جديد إلا سعى اللورد إدوارد سيسيل ( وكان المستشار الثانى للحكومة المصرية ) فى تنظيم التبعية المصرية للحكومة البريطانية وتألفت لذلك لجنة رأسها بلفور ومن أعضائها كرزون وملنر وكان سكرتيرها رونالد ستورس ( السكرتير الشرقى بالوكالة بالقاهرة ) ويحضرها ملن شيتهم ( المستشار بالوكالة ) ولم تصل اللجنة لشيء مكتوب ( ص ٢٠٩ )

ولم أر فى التمهليلين من جديد إلا توضيح أن ما جرى من رفض المفاوضات مع القادة المصريين واعتقالهم ونفيهم إلى آخره يرجع فى الأغلب إلى أن الحكومة البريطانية تركت الموضوع لكرزون وكان يعمل وزيراً للخارجية فى أثناء غياب بلفور فى مؤتمر الصلح فى باريس .

ومن طرائف هذين الفصلين ( ص ٢٢٥ ) زيارة الصهيونيين برياسة حاييم وايزمان للقاهرة . وقول وونجت إنهم أناس « خام » لا يعرفون شيئاً عن البلاد العربية . وإنه نصحهم بحسن معاملة العرب الذين يعيشون بينهم .

وياويل العرب من أولئك السذج « الخام » ! إنهم قد لا يعرفون العرب . ولكنهم يعرفون ماذا يريدون !

**محمد شفيق غربال**